

وثيقة معلومات البرنامج
مرحلة تحديد المفاهيم

13 نوفمبر 2016

تقرير رقم: 111275

اسم العملية	القرض الثاني لسياسة التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	جمهورية مصر العربية
القطاع	قطاع الطاقة العام (50%)؛ إدارة الاقتصاد الكلي والمالية العامة (30%)؛ التجارة وزيادة القدرة على المنافسة (20%)
الرقم التعريفي للعملية	P161228
أداة الإقراض	الإقراض لأغراض سياسات التنمية
البلد المقترض	جمهورية مصر العربية
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	وزارة التعاون الدولي
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	13 نوفمبر 2016
التاريخ التقديري لإتمام التقييم المسبق	30 نوفمبر 2016
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	12 يناير 2017
قرار الاستعراض المؤسسي	23 نوفمبر 2016

أولاً. خلفية عامة عن البلد والقطاع

إن مصر هي أكبر بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تعداد سكانها البالغ 91 مليون نسمة كما أنها رابع أكبر اقتصاد، وهي تمر الآن بمنعطف مهم في منطقة تكافح حالة من عدم الاستقرار والصراعات. وعلى الصعيد المحلي، ثمة إدراك بالحاجة للقيام بإصلاحات قوية لمعالجة بعض المعوقات الهيكلية القائمة منذ وقت طويل أمام تحقيق النمو الشامل لجميع فئات المجتمع واستقرار الاقتصاد الكلي. في عام 2011، بشرّ الربيع العربي - الذي جاء نتيجة لأوجه القصور والضعف المزمناة في تقديم الخدمات العامة، وعدم قدرة النمو على تحقيق نواتج اجتماعية إيجابية، وضعف المنافسة ونقص الشفافية - بمجيء حقبة جديدة في المنطقة. غير أن المنافع الاقتصادية للإصلاحات بعد عام 2011 لم تتحقق على الوجه الأكمل في مصر. والواقع أنه في السنوات الخمس الماضية، فقد أدت الصدمات الخارجية ممثلة في الإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي وتراجع تحويلات المغتربين في دول الخليج إلى تفاقم العقبات المحلية التي تعوق النمو الشامل للجميع - ومنها ضعف نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة وحالة عدم اليقين والضبابية المرتبطة بمرحلة الانتقال السياسي فيما بعد عام

2011، والنشوهات الاقتصادية الكبيرة كالمبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف وعدم كفاءة نظام تخصيص النقد الأجنبي، وبيئة أعمال تتصف بضعف المنافسة، وقطاع طاقة يعرقل النشاط الاقتصادي بدلا من تحفيزه.

وتأتي سلسلة قروض سياسات التنمية هذه في إطار حزمة دولية من المساعدات تساند برنامج الإصلاح الذي تعتمده الحكومة المصرية ويشمل كافة قطاعات الاقتصاد ويهدف إلى إعادة وضع الاقتصاد على مسار النمو الصحيح في ظل ضعف الاقتصاد الكلي والضعف الاجتماعي. وقد أعدت هذه السلسلة بالتنسيق الوثيق مع البنك الأفريقي للتنمية الذي شارك في تمويل القرض الأول لسياسات التنمية، ومن المتوقع أن يوفر تمويلا موازيا يبلغ نحو 500 مليون دولار للقرض الثاني، ويتسق ذلك على نحو وثيق مع اتفاق التسهيل الممدد الذي أبرمته مصر مع صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار ويغطي ثلاث سنوات، والذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في 11 نوفمبر 2016.

ثانيا. أهداف العملية

تقوم سلسلة قروض سياسات التنمية على ثلاث ركائز تشكل في الوقت نفسه أهداف البرنامج الإنمائية لهذه العملية، وهي: (1) تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة معدلات تحصيل الإيرادات، والحد من تضخم فاتورة الأجور، وتدعيم إدارة الدين؛ (2) ضمان توفير إمدادات الطاقة المستدامة من خلال مشاركة القطاع الخاص؛ و (3) تعزيز مناخ ممارسة الأعمال من خلال قوانين الاستثمار، واشترطات إصدار التراخيص الصناعية، فضلا عن تعزيز المنافسة.

ثالثا. دواعي مشاركة البنك الدولي في هذا المشروع

تأتي العملية الثانية في سلسلة من ثلاثة قروض لأغراض التنمية تغطي السنوات 2015 – 2017. وعلى الرغم من وجود مخاطر كبيرة، بما في ذلك من منظور تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات، فإن سلسلة قروض سياسات التنمية المقترحة ستلعب دورا إستراتيجيا أساسيا في تعميق مساندة البنك للإصلاحات الهيكلية الضرورية في مصر. وستتضمن مشاركة البنك أيضا إتاحة الخبرات والدروس العالمية المستخلصة ذات الصلة بتسلسل الإصلاحات وتنفيذها.

رابعا. التمويل المقترح

المصدر	(بملايين الدولارات)
المقترض	0
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,000
	1,000
	الإجمالي

خامسا. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

وزارة التعاون الدولي هي هيئة التنسيق الرئيسية للمتابعة والتقييم، وذلك من بين الوزارات الخمس الأخرى المشاركة. وتقع مسؤولية الإجراءات المسبقة المبينة تفصيلاً في العملية على كاهل الوزارات الخمس: وزارة المالية، ووزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة البترول، ووزارة التخطيط، ووزارة التجارة والصناعة. وستظل مجموعة العمل المشتركة بين الوزارات، والمنشأة من أجل فرض سياسات التنمية، تمارس عملها. وستقوم وزارة التعاون الدولي بالتنسيق مع الوزارات الأخرى بشأن متابعة مؤشرات النتائج التي تستند إلى مؤشرات قطاعية تُنشر بصفة روتينية.

تتم متابعة نواتج البرنامج من خلال قياس التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات النتائج المدرجة في مصفوفة السياسات والنتائج. وتتولى وزارة التعاون الدولي مسؤولية عرض المعلومات المتصلة بتنفيذ الإصلاحات والتقدم المحرز في تحقيق النتائج في الوقت المحدد وبطريقة مرضية للبنك.

سادساً. المخاطر وتخفيف آثارها

التصنيف العام لمخاطر العملية يُعد مرتفعاً. وتتضمن المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة العملية على تحقيق هدفها الإنمائي ما يلي: (أ) تحديات الاقتصاد الكلي المرتبطة بارتفاع عجز الموازنة العامة وتراجع مستويات احتياطات النقد الأجنبي؛ (ب) التحديات السياسية وتحديات نظم الإدارة العامة والحوكمة؛ (ج) التحديات الخاصة بالإستراتيجيات القطاعية؛ و (د) القدرة على تعزيز الحماية الاجتماعية في الوقت المناسب في ظل ضعف القدرات المؤسسية وقدرات التنفيذ. ويمكن لهذه المخاطر، إن وجدت، أن تؤثر بصورة منفردة أو مشتركة في رغبة الحكومة وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات أو أن تجعل نتائج أجندة التنمية أقل نجاحاً.

وعلى كل حال، فإن مخاطر عدم المشاركة تفوق مخاطر البرنامج: إذ تشهد المنطقة حالياً اضطرابات غير مسبوقه مع استمرار الصراعات في الدول المجاورة لمصر. ويتطلب تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز النمو المستدام والاحتواء الاجتماعي والآثار الناشئة عن عمليات النزوح والتشرد أعلى درجة من الاهتمام من واضعي السياسات في العالم؛ حيث يشكل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر عنصراً أساسياً. وسيكون لخطر وقوع اضطرابات في مصر تداعيات هائلة على المنطقة وأوروبا والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. وقد اتخذت مصر خطوات ملموسة لتعزيز معدلات النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص والذي يركز على خلق الوظائف، وأمام مجموعة البنك الدولي فرصة فريدة لإعادة تصويب علاقتها وتسهيل استمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات المصري في الأمد المتوسط، مما يكمل برنامج صندوق النقد الدولي المقترح لفترة ثلاث سنوات بشأن تسهيل التمويل الممدد الذي تمت الموافقة عليه في 11 نوفمبر 2016.

سابعاً. أوضاع الفقر والآثار الاجتماعية والجوانب البيئية

تتفد الحكومة المصرية عدداً من الإصلاحات العميقة والهيكلية التي سيستغرق تحقيق منافعتها بعض الوقت وربما تترتب عليها آثار توزيعية عكسية في المدى القريب. وتزيد مجمل الآثار المباشرة لحزمة الإصلاحات الناتجة عن زيادة أسعار

الكهرباء وضريبة القيمة المضافة وتعديل سعر الوقود قليلا على 2% من ميزانية الأسرة، وهي نسبة ليست ضئيلة ولكن تظل صغيرة نسبيا. وتعد هذه الآثار المباشرة محايدة بصفة عامة عبر مختلف توزيعات الدخل والمناطق الجغرافية ونوع جنس رب الأسرة. ويمكن أن تؤدي تدابير شفافية المالية العامة، كموازنات المواطن، إلى توعية الجمهور العام حول أنشطة الحكومة، وتساعد في بناء تأييد عام لإصلاحات السياسات الصعبة شريطة أن يكون هناك تواصل قوي وفاعل مع المواطنين لزيادة وعيهم بشأن هذه التدابير. وقد التزمت الحكومة المصرية بتعزيز الحماية الاجتماعية من خلال إعادة تخصيص مبلغ 21 مليار دولار من الموازنة عبر البرامج المرتبطة بتعزيز دعم المواد الغذائية، وزيادة برنامج التحويلات النقدية الموجهة إلى 700 ألف أسرة أخرى من مليون أسرة يغطيها بالفعل، وزيادة المعاشات الاجتماعية، وبرامج محددة تغطي صعيد مصر، بما في ذلك تعزيز تغطية الوجبات المدرسية التي تصرف للتلاميذ، وتوصيلات الغاز، والأشغال العامة.

ومن المُستبعد أن تؤدي السياسات التي يساندها التمويل المقترح إلى حدوث آثار سلبية على بيئة البلد أو قاعدة موارده الطبيعية. وقد قيم البنك الدولي احتمالات أن تؤدي أي سياسات وطنية معينة يشتمل عليها قرض سياسات التنمية إلى حدوث آثار ملموسة على البيئة البلاد، أو غير ذلك من الموارد الطبيعية. وخلص التقييم إلى أنه من المتوقع أن تتمخض عملية تمويل سياسات التنمية المقترح عن آثار إيجابية عامة على البيئة والموارد الطبيعية في مصر. وتتألف الركيزة الثانية من هذه العملية المقترحة، التي تتعلق بتعزيز إمدادات الطاقة المستدامة، من عدد من الإجراءات التدخلية على صعيد السياسات يُتوقع أن تؤدي إلى إحداث تغييرات كبيرة في وضع الطاقة بالبلاد، ولاسيما حدوث زيادة في التحول من استخدام الوقود إلى الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، وفي قطاعات الإنتاج بمصر. وتشتمل التغييرات الأخرى المخططة التحول نحو استخدام المزيد من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج إنتاج الكهرباء. وفضلا عن ذلك، من المتوقع أن تؤدي الزيادة التدريجية المزمعة في رسوم الكهرباء إلى تقليل الاستهلاك من خلال الترشيد وزيادة كفاءة الاستخدام. ومن الواضح أن هذه الإجراءات التدخلية المقترحة سنفضي إلى منافع بيئية يمكن تحقيقها من خلال خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مما سيسهم في أجندة مصر لمكافحة تغير المناخ، وتقليل انبعاثات ملوثات الهواء، ومن ثم الإسهام في خفض المخاطر الصحية وتحسين نوعية الهواء.

ثامنا. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: أشيش كانا

المسمى الوظيفي: كبير خبراء الطاقة

هاتف: +20-2 2574-1670/1516

بريد إلكتروني: akhanna2@worldbank.org

المكان: القاهرة، جمهورية مصر العربية (مكتب البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

للاتصال: إبراهيم شودي

المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي أول
بريد إلكتروني: ichowdhury@worldbank.org
المكان: القاهرة ، جمهورية مصر العربية (مكتب البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

المقترض

للاتصال: الدكتورة سحر نصر
المسمى الوظيفي: وزيرة التعاون الدولي
بريد إلكتروني: snasr@moic.gov.eg

تاسعاً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

هاتف: (202) 458-4500

فاكس: (202) 522-1500

موقع الويب: <http://www.worldbank.org/infoshop>